



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد السابع - يونيو 2018

تصدر عن



RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

www.rasanah-iiis.org

الخبرة الإيرانية والعتبات المقدسة في العراق

مقاربة لتحول دور العتبتين في كربلاء من الديني إلى الدنيوي

على مظلوم

باحث متخصص في الاجتماع السياسي

تاريخياً، كانت العتبات المقدسة في العراق حلقة وصل بين الدين والدولة، بمعنى أدق: لم تكن مستقلة بذاتها، ولم تملك هيمنة ونفوذاً على المجال العام، كما لم تؤدّ وظائف يمكن أن تتصف بالعلمنة، مثل التجارة والصناعة، ولم يحدث أي من هذه النشاطات باسم العتبات وإن مارسه سدنتها⁽¹⁾ بالارتكاز على ما يمنحه منصب السادن من نفوذ.



كان سدنة العتبات تعيّنهم الحكومة، منذ عهد مبكّر، وتبلور الأمر بشكل أوضح خلال العهدين العثماني والصفوي وتصارعهما في العراق. يُعيّنون برضا من القوى المجتمعية من بين الأسر العريقة في المدينة، التي تمتلك تاريخاً دينياً ورياسة روحية، يوضعون على رأس العتبات المقدّسة ويديرونها ضمن مجال ديني واضح ومحدّد هو خدمة وإدامة العتبة، وتمثيل الدولة في إدارة شأن عامّ، وتنظيم شؤون الزائرين، وإنفاق موارد العتبة من النذور والهدايا على خدم العتبة وإعمارها، من ناحية نظرية، وإن أثرت الأسر التي تولت السدانة للعتبات المقدّسة بطرق متعددة، قد يكون بعضها شرعياً، فإن البعض الآخر لا يمكن أن تُزاح عنه تهمة استغلال المنصب وعدم أداء الأمانة، وهذا الأمر استمر حتى عام 2003 في العراق.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق تغيّر الحال، وبدأت عوامل متعددة تؤثر على طبيعة دور العتبات المقدّسة في الفضاء العامّ، عوامل يرتبط بعضها بالدور الفاعل الذي لعبته المرجعية الدينية في النجف في تشكيل وإدارة الفضاء العامّ بعد 2003، ومن جانب آخر تأثراً بتجربة إيرانية اختمرت بعد الثورة، ونعني تحديداً تجربة مأسسة العتبة الرضوية في مشهد، وتمدها إلى مساحة واسعة في الفضاء الاجتماعي العامّ لتلعب أدواراً سياسية، فضلاً عن توسّع نشاطها الديني والتجاري.

وكانت التجربة الأكثر وضوحاً في هذا المجال على المستوى العراقي هي تجربة العتبتين في كربلاء⁽²⁾، لعوامل متعددة، بعضها حكمته الصدفة، وبعضها الآخر يتعلق بعدم رغبة المرجع الأعلى في النجف في أن يهيمن هو أو أي شخص آخر على العتبة العلوية، لمّا لها من رمزية تفوق رمزيات العتبات الأخرى.

تتناول الدراسة هذه التجربة بوصفها تجربة جديدة لم يألفها الفضاء العراقي، وهي إن كانت في إيران صدى لتجربة ولاية الفقيه، فإنها في العراق ترتبط بالمرجعية الدينية التقليدية أو ما يُصطلح على تسميته «الخطّ النجفي»، في مقابل خطّ ولاية الفقيه، ولم يسبق أن دُرِس هذا الموضوع، رغم أن الباحث تناوله في دراسة أخرى ضمن سياق آخر يتعلق بتطور موقع الفقيه في النجف، ولكن لم تُفصّل هذه الجزئية باعتبارها محاكاة للتجربة الإيرانية، ويكون الإيرانيين لعبوا دوراً أساسياً في إنضاجها.

كذلك فهذه الدراسة غير معنيّة بتقييم التجربة التي اتخذت منها عينة بحثية، وليست معنية بتقييمها إيجاباً أو سلباً، ولا تهدف الدراسة إلى التعريض بالوشائج الدينية التي تطوي عليها، والدراسة تهدف بشكل أساسي إلى التقاط التطور الذي طرأ على نمط إدارة العتبات المقدّسة في العراق، كصدي لتطور وظيفة العتبة الرضوية في إيران بعد الثورة الإيرانية.

وتفترض الدراسة أن تبدل الدور الذي تلعبه العتبات المقدّسة في العراق قد تطوّر بنيوياً، ففي حين كانت تشكل رمزية دينية يستفيد من يتولى إدارتها بشكل شخصي لتعظيم منافعه وبسط سلطانه، دون أن يكون للعتبة بذاتها كمؤسسة دور فعلي في أداء الوظائف الدنيوية التي يؤدّيها السادن، أي بمعنى أنها شكّلت في الماضي حاضناً يمنح متولّيها رياسة دنيوية قائمة على أساس ديني، يحكم السادن من خلالها المدينة، وينتقل المنصب ضمنها على أساس وراثي، ويخضع لعوامل الضغط الديني والسياسي والاجتماعي، لتنتقل إلى أداء دور مختلف بعد 2003، تطورت خلاله وظيفتها لتمارس أدواراً علمانية، اقتصادية وتجارية، ويقدر ابتعادها عن ممارسة دور سياسي، فإنها امتلكت نفوذاً سياسياً واسعاً، مكّنها من التأثير في السياسة، وحماية مصالحها الاقتصادية، وتوسيع قدراتها وهيمنتها على الفضاء العام.

ترتكز الدراسة على محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

■ كيف تبلورت سدانة العتبات المقدّسة في العراق تاريخياً قبل عام 2003؟

■ ما ملامح التجربة الإيرانية في إدارة العتبة الرضوية بعد الثورة الإيرانية؟

■ كيف تطورت إدارة العتبات المقدّسة في العراق بعد 2003؟

ولا بد في هذا الموضوع من الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت -خصوصاً مبحثها الثالث- على منهج البحث بالملاحظة، إذ إن كثيراً من عناصر التحليل لم يُنطرق إليها من قبل، واعتمد الباحث على الملاحظة الشخصية والمعاشية للحدث.

أولاً: سدانة العتبات المقدّسة في العراق.. مدخل تاريخي

سدانة العتبات المقدّسة مصطلح يعني إدارتها، إذ يُطلق على من يتولى إدارة العتبة اسم «السادن»، أو سادن العتبة، وتاريخياً كانت السدانة من الوظائف المهمّة في النجف، وكانت تُعقد تقليدياً لنقيب الأشراف أو توضع تحت وصايته وإن لم يتولّ السدانة بنفسه.

ووجود هذه الوظيفة ارتبط بتشديد تلك المراقدين، ولعل أقدم الروايات التاريخية عن أول عمارة أقيمت على قبر الإمام عليّ بن أبي طالب في النجف هي تلك العمارة التي شيدها الخليفة هارون الرشيد، وإن سبقها بعض المشيّدات التي لم تتجاوز أن تكون دكة شاهدة أو ما شابه، ومنها الصندوق الذي وضعه داود بن علي العباسي، عمّ الخلفيتين العباسيين السفاح والمنصور، على القبر، ورغم أن الرواية تتضمن تفاصيل عن تعيين الرشيد خدماً يجري عليهم عطاء ثابت، فلا يوجد تفاصيل عن أولئك المتولين⁽³⁾.

على أي حال فإن أقدم الروايات التي تذكر تولّي أسر معينة سدانة العتبة العلوية تعود إلى القرن الخامس الهجري، إذ تولّت أسرة آل شهریار سدانة المرقد، وكذلك آل طحال

الذين برزوا في القرن الرابع الهجري ويبدو أنهم تلوآ آل شهريار في السدانة، واستمروا حتى نهاية القرن السادس الهجري ليخبو ذكرهم بالتدريج⁽⁴⁾.

خلا ذلك، يذكر ابن بطوطة الذي زار النجف بعد أدائه فريضة الحج عام 1325م، أن المدينة كانت عامرة، وأبدى إعجابه بعمرانها ونظافتها وتنظيمها وأسواقها المختصة، وأشاد بأهلها، منوهاً بأنها كانت تتمتع باستقلالية تامة عن الحكومة المركزية، ويدير الحكم فيها نقيب الأشراف الذي يتمتع بمنزلة رفيعة (وله ترتيب الأمراء الكبار في سفره، وله الأعلام والأطبال، وتضرب الطبلخانة عند بابه مساءً وصباحاً، وإليه حكم المدينة، ولا والي بها سواه، ولا مغرم فيها للسلطان ولا لغيره... ليس بهذه المدينة مغرم ولا مكاس)، وذكر أن على الضريح قبة وعلى باب القبة يقف الحجاج والنقباء والطوشية يستأذنون للزائرين في الدخول إلى المرقد⁽⁵⁾.

وكان نقباء الأشراف في النجف هم آل كمونة منذ حقبة مبكرة، منذ أواخر العصر العباسي، إذ تلقوا النقاية من الشريف المرتضى الملقب ب«علم الهدى»، كما عهد إليهم بإمارة الحج، وحين احتل إسماعيل الصفوي بغداد عام 914هـ ولّى النقيب محمد كمونة العتبات المقدسة في العراق بالإضافة إلى نقابة الأشراف والإمارة على النجف وبعض الأطراف الأخرى حتى مقتله في معركة جالديران عام 920هـ بين الصفويين والعثمانيين، وفي السنوات اللاحقة لعب آل كمونة دوراً في منع الحرب بين الصفويين والعثمانيين على أيام سليمان القانوني العثماني⁽⁶⁾.

ويلاحظ أن موقع نقيب الأشراف الذي هيمنت عليه أسرة آل كمونة لم يكن يتأثر بتبدل الاحتلال للعراق بين الصفويين والعثمانيين، فقد ظلوا على مكانتهم تحت سلطان أي دولة تسيطر على العراق من بين هاتين الدولتين، ويذكر الدكتور عماد عبد السلام رؤوف أن مؤسسة نقابة الأشراف تولت حكم النجف بطريقة مطلقة دون تدخل السلطة المركزية، وأن تولي النقيب في النجف لإمارة الحج كان يستلزم وجود قوات مسلحة منظمة تتولى حماية الحاج، وتنامت أهمية هذه المؤسسة إلى درجة أن أضيفت إليها «صدارة البلاد الحلية والكوفية» (وهو منصب إدارة مالي يشمل منطقة الفرات الأوسط في العراق بأسرها، وتولي القضاء أيضاً، وتعاقبت عليها تسع أو عشر أسر حسنية وحسنية، وكانت السلطة المركزية تكتفي عند تولي واحد منها النقابة بالتصديق على ذلك، بإرسال [اليرليغ]، أي مرسوم التولية، والخلعة والأعلام والطبول، على عادة النقباء ببلاد العراق، وإن كانت تعمد أحياناً إلى التدخل باختيار أحدهم نقيباً لأشراف العراق)⁽⁷⁾. وفي إحدى المراحل، بعد أن نُكبت الأسرة في القرن الثاني عشر حين تفسى الطاعون في العراق، وتوفي أكبر رجالاتها فلم يبق غير الأطفال، عهد إلى الملا يوسف اليزدي

بالإشراف على صغار الأسرة وتولي منصب سدانة العتبة العلوية وحكم المدينة نيابة عن الأسرة إلى حين بلوغ أطفالها سن الرشد، ولكن الملا يوسف تقرب إلى العثمانيين بعد انحسار المد الصفوي في العراق، وتمكّن من الاستحواذ على السدانة والحكومة في المدينة رغم خلافه مع المجتهد الأكبر في النجف الشيخ جعفر الجناحي المالكي الكبير، الأمر الذي كانت له لاحقاً عواقب أخرى⁽⁸⁾.

وملاحظة ابن بطوطة عن نقيب الأشراف في المدينة وبالتعاقد مع ما سمعه الباحث من أبناء أسرة آخر سدنة للعتبة قبل تغيير نظام السدانة فيها، يبيّن أن السطوة كانت لنقيب الأشراف على حساب السادن، إذ كان يحكم المدينة باستقلال عن الحكومة المركزية.

ويبدو أن موقع قوة النقيب وهيمته على السادن لم تتزعزع حتى تولي آل الماللي المذكورين سابقاً لسدانة العتبة أواخر القرن الثاني عشر بعد أن عهد إليهم بحكومة البلد عقب توليهم السدانة أو حازنيّة الحرم، فكانت لهم قوتهم العسكرية وسجونهم وقانون للوراثة بينهم، وإن كان التصديق على توليهم تتم من قبل ولاية بغداد⁽⁹⁾.

وقد أدّى السادن في العصور العثمانية المتأخرة في حقبة آل الماللي دور الصلة بين الحكومة والناس والطبقة الدينية، وحين كانت العلاقة تتوتر بين الطرفين كانت الغلبة في أحيان كثيرة لصالح الطبقة الدينية على سدنة آل الماللي، فعلى سبيل المثال، بعد الاضطراب الذي شهدته المدينة خلال القرن السابع عشر وتعرضها لعدد من الغزوات التي اتهم الملا محمود بالتواطؤ في وقوعها، شكلت المدينة برئاسة الشيخ جعفر الجناحي الملقب بـ«كاشف الغطاء» تشكيلات مسلحة من الشباب، وبعد تأمين المدينة وقعت حادثة شخصية حين أرسل الجناحي رأس التنظيم المسلح (عباس الحداد) لاستدعاء الملا محمود من قصره في الرحبة، فحدث اشتباك راح الملا محمود ضحية له، وتنامت مشاعر العداوة والطلب بالتأثر بين أصحاب الجناحي، والماللي يتزعمهم ملا محمد طاهر، حتى وفاة الجناحي بعد سبعة أشهر من قتل ملا محمود عام 1228هـ، فضايق الملا محمد طاهر نجل الجناحي، الشيخ موسى، حتى أخرجه من النجف، ليلقى الملا محمد بعدها حتفه قتيلاً على باب العتبة العلوية على يد أنصار الشيخ موسى⁽¹⁰⁾.

الحوادث التي ترتبت على مقتل الرجلين ونشوب صراع كبير بين أنصار الطرفين قاد إلى أن تنتهز الحكومة العثمانية اضطراب الحكم في النجف، فبدأت بإرسال حملة تلو حملة لتأديب المتقاتلين، وعلى الرغم من عودة آل الماللي إلى سدانة العتبة فإن الأمر لم يستقم لهم بعدها مطلقاً، خصوصاً بعد تطبيق قانون الولايات العثماني عام 1868م، الذي جعل النجف تحت إدارة قائمقام يعينه والي بغداد، وحين انتهت حكومة آل الماللي تولى

النقباء من آل الرفيعي السدانة بوساطة من زعماء آل كاشف الغطاء، وقد تولاهما أول الأمر النقيب رضا الرفيعي نيابة عن محمد ابن الشيخ جعفر، ولاحقاً تولاهما بالأصالة بوساطة الشيخ المذكور⁽¹¹⁾.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني، أُخْرِجَت النقباء من أسرة آل الرفيعي، فانفصل المنصبان حتى تأسيس الحكومة العراقية، فأعيدت النقباء إلى آل الرفيعي.

وبعد أن تولى رضا الرفيعي منصبَي نقيب الأشراف و سادن العتبة العلوية معاً بعد اضطرابات شهدتها المدينة بإيعاز من الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ جعفر الكبير جد أسرة آل كاشف الغطاء، واستمرت في أسرته إلى أن تولاهما ابنه (جواد الرفيعي) عام 1285هـ، وبقيت بيده بالإضافة إلى نقابة الأشراف لمدة 46 سنة، وبعد أن تتالى على السدانة اثنان من الأسرة، انفصل المنصبان في زمن ثانيهما، أحمد الرفيعي، الذي استقل بالسدانة في 1334هـ، وتولى هادي بن جواد بن رضا الرفيعي النقباء⁽¹²⁾.

يُلاحَظ أن تركُّز منصب سادن العتبة وتبَلُّوره اجتماعياً كان بالتزامن مع رسوخ وتنامي قوة الدولتين العثمانية والصفوية وتناوبهما على حكم العراق، فكان السادن يُختار من أسرة دينية ذات رياسة دينية، وينتقل المنصب بين أولاده وأحفاده ما لم تُستبدل الأسرة بسبب تغيُّر سياسي كبير، مثل تبدُّل السُّلطة، وأقرب مثال هو جواد الرفيعي الكليدار، رجل الدين الذي تولى منصب سادن العتبة أواخر القرن التاسع عشر، وتوارثت أسرته المنصب حتى عام 2003 حين قُتل آخر من تولى سدانة العتبة من بين أبنائه.

وخلال الحقبة الطويلة التي تولى فيها آل الكليدار سدانة العتبة، كانوا يلعبون دور الموازن بين السُّلطة والمجتمع ورجال الدين الشيعة من جانب آخر، وانغمس بعضهم كثيراً في السُّلطة مثل حيدر الكليدار نفسه الذي كان عضواً في المجلس الوطني العراقي، وكان بعثياً، وقبله قُتل ابن عمه مقداد الكليدار عام 1991 بعد دخول الجيش إلى النجف عقب أحداث عام 1991.

العرض الموجز الذي قدّمناه لتاريخ إدارة العتبات المقدّسة في العراق، وفي النجف خصوصاً، يبين أن هذا المنصب، بقدر ما كان منصباً دينياً، فإن شاغله أدّى أدواراً سياسية في أغلب المراحل، وهذا الدور السياسي مثل حكومة منضوية تحت الحكومة المركزية الكبرى في الحقب التي شهدت تنامي موقع السادن تجاه نقيب الأشراف، وأن السادن لعب دور الوسيط بين القوى الاجتماعية في المدن الدينية، بين الطبقة الدينية والحكومة المركزية، ولكنه كان يتحرك ضمن هذا كله بوصفه صاحب رياسة مرتكزة على رمز ديني، والنشاط الدنيوي الذي مارسه ارتكز على إجازة من الحكومة المركزية، وحين تضارب مع الطبقة الدينية كانت للطبقة الدينية الغلبة باقتلاع السادن من منصبه، ونقل المنصب إلى

أسرة أخرى، وعلى الرغم من أن السدنة استفادوا من منصبهم لتكديس الثروات كما حدث مثلاً مع آل الماللي، لكن لا توجد تفاصيل واضحة تبين أن توسّع ثرواتهم كان يعني توسّع ثروة العتبة بذاتها كمؤسسة، فقد كان مجرد تغلب واستغلال لمنصبتهم.

من جانب آخر، لا يمكن أن ننظر إلى استقلالية تلك الأسر، سواء النقباء والسدنة، في حكم المدينة المقدّسة والفرات الأوسط من خلفها بأنه كان بالضرورة موضع ارتياح بالنسبة إلى الدولتين العثمانية والصفوية، ولو حظي النقيب والسادن بدعم ورعاية لاستقلاليتهم في الغالب كان يرتكز على رغبة الدولتين في أن تعزّزا وجودهما عبر احترام السطوة الدينية لشاغلي هذه المناصب في ظل صراع مستعر بين الدولتين، لهذا، لاحظنا أن الأمور حين استقرت في العراق للدولة العثمانية حرصت بعد إصدار قانون الولايات العثماني أن تهشم سلطة النقباء والسدنة، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك وعمدت إلى الحطّ من الرياسة الدينية والدور السياسي المهم لمدينة النجف، فضمّتها أولاً إلى بغداد كقائمقامية يعيّن والي بغداد من يشغلها، ثم ذهبت أبعد من ذلك حين صارت النجف قضاءً يتبع لواء كربلاء، المدينة التي لم يكن لها أي سطوة سياسية أو رياضية تجاه النجف تاريخياً⁽¹³⁾.

وكلما تركزت قوة الدولة المركزية ضُعب دور السادن بالضرورة، كما حدث مع موقع العتبات بعد قيام الدولة العراقية الحديثة، وخلال الحقبة التي سبقت عام 2003، لم يكن دور السادن يتجاوز إدارة العتبة وتشكيل صلة بين الحكومة ورجال الدين، وإن شهدت بعض المراحل توتراً بين الطرفين، السادن والطبقة الدينية، لميل السادن إلى الحكومة. وبالطبع فإنّ الحال تغيرت بعد 2003، استجابة لمتغيرات كبيرة، الأمر الذي ستطرق إليه الدراسة لاحقاً، بعد أن تعرج على تجربة إدارة العتبة الرضوية في إيران بعد الثورة الإيرانية.

هشم العثمانيون استقلالية النجف بعد جعلها قائممقامية تتبع كربلاء، ولا يمكن أن نأخذ هذا الموضوع بوصفه نتيجة للتطور الإداري العثماني فقط، إذ لا بد أن يكون العثمانيون قد رغبوا في تهشيم ما تبقى من سطوة للنجف بعد أن أضعفوا السادن والنقباء، ليتطور موقع كربلاء التي كان ينظر إليها بصفتها بناءً إدارياً صغيراً تابعاً لبغداد⁽¹⁴⁾.

ومما يعزز هذا الرأي أنّ والي بغداد عبد الكريم نادر باشا شكّل مديرية تتبع مديرية أوقاف بغداد تدير العتبات المقدّسة في النجف وكربلاء لإدارة أوقافها التي تدرّ دخلاً كبيراً «لتقليل نفوذ علماء الشيعة ونفوذ إيران التي تعدّ أكبر معين لهم في كربلاء»⁽¹⁵⁾.

على أي حال، عند هذا الموضوع اتضح تاريخ العتبات المقدّسة في العراق وكيف

تشكلت رئاسة شاغلي منصب سدانتها وموقعهم ضمن السياسة والرئاسة الدينية، ممّا يحتم الانتقال إلى الجزء الثاني من الدراسة المتعلق بالتجربة الإيرانية.

ثانياً: العتبة الرضوية

لا يعنينا كثيراً تتبّع تاريخ إدارة العتبة الرضوية في إيران قبل الثورة الإيرانية، حيث يرقد الإمام علي بن موسى الرضا، ثامن الأئمة عند الشيعة الإمامية، إذ لم تتعرض للتناقضات التي تعرضت لها العتبات في العراق إبان المدّ والجزر بين الدولتين الصفوية والعثمانية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ النقطة الفاصلة في تبدّل فلسفة إدارة العتبة الرضوية كانت بالفعل بعد الثورة.

في وقت مبكر من عام 1979، في شهر فبراير تحديداً، عين المرشد السابق روح الله الخميني الشيخ عباس واعظ طبسي مشرفاً على العتبة الرضوية ضمن أوائل المراسيم التي أصدرها، وبعدها (في أبريل 1980) أصدر مرسوماً بتعيينه متولياً على العتبة الرضوية. ولم يكن هذا التعيين أمراً عابراً أو قراراً سريعاً، إذ ارتكز على تاريخ طويل من عمل واعظ طبسي ضمن جناح حركة الخميني، ولنشاطه المبكر في معارضة الشاه، منذ عام 1956⁽¹⁶⁾.

واللافت في مرسوم التعيين تلك الفقرة التي تفيد بأنّ «أياً من مؤسّسات الجمهورية الإسلامية كمنظمة جهاد البناء، وأيضاً وزارة الإرشاد الوطني والأشخاص العاديون، ليس لهم الحقّ في التدخل في أمر الموقوفات وغيرها من متعلقات العتبة المقدّسة»، ممّا منح واعظ طبسي حرية كبيرة في الحركة وتنظيم شؤونه الإدارية دون ضغط من أي مؤسّسة حكومية.

وظل عباس واعظ طبسي متولياً للعتبة بصلاحيات تامة وواسعة حتى وفاته عام 2016، ليتم تعيين إبراهيم رئيسي في منصب متولي العتبة، الأمر الذي لا يمكن المرور عليه دون توقف.

إبراهيم رئيسي، وعلى الرغم من أن عمره لم يتّح له أن يلعب دوراً فعلياً ضد الشاه كما فعل عباس واعظ طبسي من قبل، لكنه انخرط في النشاط الذي سبق الثورة. وفي الحقيقة إنّ بزوغ نجمه، كما ورد في التعريف به على صفحة العتبة، يرتبط باختيار «بهشتي» له والزجّ به مع طلبة دين شباب آخرين في العمل الإداري بشكل عاجل، واضطلاعه بأدوار التحقيق الأيديولوجي، ومواجهة التنظيمات الماركسية، وكان أول مدير لمركز إحياء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في البلاد، ثم انغماره في العمل في المؤسّسة القضائية وصولاً إلى تسلمه منصب «معاون النيابة العامّة الثورية» في طهران

عام 1985⁽¹⁷⁾.

إنَّ الحقبة المضطربة التي عمل رئيسي خلالها في السلك القضائي، وصولاً إلى تولّيه هذا المنصب، كانت حرقياً سنوات رعب ثوري، أطاح بها صادق خلخالي بوصفه القاضي الأول بكثير من الإيرانيين، وكان يمتلك صلاحيات واسعة ينفذ أحكامه خلالها دون تردد، وعمل رئيسي بمعيته خلال هذه الحقبة الدموية يبين مدى اندماجه في النظام السياسي، ولعل هذه السيرة لعبت دوراً في فشله بالصعود إلى منصب رئيس الجمهورية عبر الانتخابات⁽¹⁸⁾، إذ إن ترشح رئيسي لمنصب رئيس الجمهورية رغم توليته للعتبة لقي فشلاً ذريعاً بسبب تاريخ رئيسي إبان عمله في القضاء والنيابة العامة خلال ثمانينيات القرن الماضي، ممّا جعل استمراره في التولية تبدو وكأنها ترضية لشخص له تاريخ طويل في خدمة النظام السياسي والدفاع عنه، الأمر الذي يؤهله في ذات الوقت لأن يقبض على منصب خطر ومهم، منصب يمتلك شاغله صلاحيات واسعة، ويدير قوة مالية ضخمة ضمن استقلالية تامة عن مؤسسات الحكومة الرسمية، الاقتصادية والصناعية وحتى القانونية، ممّا يلزم أن يكون شاغله قد أثبت ولاءه التام لقيم النظام السياسي الحاكم، وقواعده المؤسسة⁽¹⁹⁾.

وخلال زيارة الباحث لمشهد عام 2017 كان رئيسي قد أصدر قراراً بمنع تدخين النارجيلة في محافظة مشهد، وعلى الرغم من اعتراض المحافظ فإنه لم يستطع نقض قرار رئيسي.

على أي حال، شهدت حقبة تولي واعظ طبسي لإدارة العتبة، كما يفيد التعريف الرسمي المنشور على موقعها، تطور نشاطها بطريقة تفوق مجمل ما تحقق خلال العصور السابقة، إذ لم يزد نشاط العتبة قبل ذلك على وجود مكتبة تضم أقل من خمسين ألف كتاب، ومتحف واحد، وإدارة للشؤون الثقافية. أما اليوم، وبحسب ما تعلنه العتبة عن البنى المرتبطة بها⁽²⁰⁾، فإنها تحتوي على مجموعة من الإدارات، هي:

- المستشفى الرضوي.
- جامعة الإمام الرضا، تأسست عام 1999.
- المجلس الثقافي الأعلى.
- معاوئية الإعلام والعلاقات الإسلامية.
- المنظمة الاقتصادية الرضوية، وهذه تمثل الذراع الاقتصادية الضخمة للعتبة، وتأسست عام 2003، لتتظم عمل الشركات التي كانت تتوزع على إدارات مختلفة من قبل، لتتضم مجموعة واسعة من الشركات المتنوعة في مختلف القطاعات، كل قطاع يضم مجموعة كبيرة من الشركات، فالقطاع الغذائي يضم شركات تتجاوز الـ 12 شركة، وهناك شركات

في قطاع الصناعات المعدنية وصناعات النسيج، والصناعات الخشبية، والطباعة والنشر، فضلاً عن نشاطات الخدمات وال عمران والصحة، والخدمات المالية والتأمين، حتى إن المؤسسة الرضوية للدواء والصحة والتجهيزات الدوائية تمتلك الأسهم الكاملة لـ 44 شركة ومؤسسة وتسهم في 60 شركة أخرى بنسب كبيرة أو مهيمنة.

■ مؤسسة التربية البدنية، وهي مدينة رياضية متكاملة.

■ مجمع البحوث الإسلامية.

■ مؤسسة المكتبات والمتاحف ومركز التوثيق في العتبة، وتضم مجموعة كبيرة من المكتبات والمراكز المتخصصة، وتصدر مجلات متخصصة.

■ متاحف العتبة، تضم ثلاثة متاحف⁽²¹⁾.

ومن البديهي أن هذه النشاطات لا تشكل جزءاً من واجبات مرقد ديني، وهي إلى أداء وظائف الدولة في الفضاء العام أقرب منها إلى أن تكون إدارة دينية، خصوصاً في ظل صلاحيات واسعة غير مقيدة، وإعفاء ضريبي، وعدم تدخل الحكومة في أي شأن من شؤون العتبة، ممّا يمنحها وضعاً خاصاً قد يشابه بطريقة ما وضع الفاتيكان.

ولعل هذه الملامح العامة التي ذكرناها عن العتبة الرضوية كافية لنقرأ تأثيراتها على إدارة العتبات في العراق.

ثالثاً: العتبات المقدّسة في العراق بعد عام 2003 «من السادن إلى المتولي»

قبل كل شيء، من المهمّ ملاحظة أن النموذج الأبرز الذي يظهر للباحث في تجربة مأسسة نشاط العتبات المقدّسة في العراق، وتطورها لتقوم بأداء وظائف دنيوية علمانية، يتجلى بأبرز صورته في نشاط العتبتين في كربلاء، وإن كان للعتبات الأخرى في النجف والكاظمية محاكاة لأداء ذات الدور، لكنه ليس بارزاً أو ناجحاً بالطريقة التي عليها الحال في كربلاء، لهذا ستركز الدراسة على تجربة العتبتين في كربلاء بشكل خاص.

من جانب ثانٍ، فإنّ تطوّر نشاط العتبتين، ومأسسة عملهما، وبقدر ما تذهب الدراسة إلى أنه كان صدقاً لتطور عمل العتبة الرضوية في إيران، فإنه ارتبط بشكل وثيق بمكتب المرجع الأعلى، السيستاني، وبششاط المؤسسات التابعة لمكتبه، في إيران والعراق على السواء.

1. لماذا العتبتان في كربلاء لا في النجف؟

من المهم هنا أن نشير قبل الولوج في دراسة نشاط العتبتين في كربلاء، كصدى لمأسسة العتبة الرضوية في مشهد، إلى أن نشاطهما ارتبط بالدرجة الأساسية بكون «المتولي الشرعي» الأساسي عليهما هو المرجع الأعلى، السيد علي السيستاني، وترسخ

دور الأمينين العامّين للعتبتين عبر كونهما ممثليهما، والناقلين لرؤاه إلى الناس عبر صلاة الجمعة، فضلاً عن أنهما الوحيدان اللذان صدر بحقهما -مع اثنين آخرين- وكالة تولية من السيستاني والمراجع الثلاثة الكبار الآخرين في النجف (محمد سعيد الحكيم، إسحق الفياض، بشير النجفي) في وقت مبكر بعد عام 2003 وبشكل مباشر. كما لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن أغلب التفاصيل التي سترد في هذا المبحث كانت ممّا شهده الباحث بنفسه، وما اختبره عياناً، وسمعه من شهود يعملون في العتبتين أو الوقف الشيعي وما يدور في فلك المؤسسة الدينية في النجف.

وبالعودة إلى السؤال الذي اتخذته الدراسة عنواناً لهذا المبحث، لو حاولنا تتبع سبب اختيار العتبتين في كربلاء لتكونا صوتاً لمرجعية السيستاني، لم تقف خلفه فلسفة عميقة قدر ما كان خياراً فرضته الظروف.

بعد عام 2003، وتسارع حركة مقتدى الصدر، ثم قدوم محمد باقر الحكيم إلى النجف، واتخاذه من العتبة العلوية في النجف منبراً لصلاة الجمعة، ثم مقتله واستخلاف صدر الدين القبانجي محله، والصدامات التي حصلت بين المصلين خلف صدر الدين وبين التيّار الصدري إبان سيطرة مقتدى على المدينة خلال عام 2005⁽²²⁾، ثم المناوشات التي تلت انتهاء حرب الصدريين في النجف، ونعني الاشتباكات بينهم وبين إدارة العتبة العلوية²³ -كان أمينها العام وقتها محمد رضا الغريفي- ثم منع السيستاني الجميع من أداء الصلاة في العتبة، لا جماعة ولا جمعة، ولأنه أذن مسبقاً لوكيله في كربلاء عبد المهدي الكربلائي بأن يصلي الجمعة هناك -الذي سبقها توكيله هو والصابي ورجلين آخرين بإدارة العتبتين من قبل المراجع الأربعة في النجف بوثيقة ختمها الأربعة- وقد أقام الكربلائي الصلاة في العتبتين في أثناء حرب جيش المهدي مع القوات الأمريكية، وصارت الأنظار تتوجه إلى الكربلائي باعتباره وكيلاً للسيستاني وتعرّض لمحاولة اغتيال معروفة عام 2004⁽²⁴⁾... من هذه الظروف، التي حكمتها الصدفة، بدأت مكانة العتبتين في كربلاء تتعزز تجاه موقع النجف، والعتبة العلوية أيضاً.

2. مؤسّسات السيستاني والعتبتين

لم يتمكن مكتب السيستاني بطبيعة الحال من أن ينقل أي تجربة مؤسسية للعراق قبل 2003، في حين استفاد وكيله العام جواد الشهرستاني من تجربة مأسسة عمل المرجعيات في إيران، بتأثير ولاية الفقيه.

أسس جواد الشهرستاني أول الأمر مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ومنها توسع لينشئ مجموعة متنوعة من المؤسّسات النشطة، منها مركز الأبحاث العقائدية، ومركز

البحوث الفلكية، ومؤسسة المصطفى، ومؤسسة الإمام علي، ومركز آل البيت العالمي للمعلومات، وشبكة رافد، وغيرها⁽²⁵⁾.

وبعد عام 2003 بدأت تجربة المؤسسات تدخل إلى النجف، وافتتح الشهرستاني فروعاً لعدد من مؤسساته في العراق، في الكاظمية والنجف وكربلاء، وبدأ نوع من العمل المؤسسي يشيع في النجف، فأسس محمد سعيد الحكيم مؤسسة الحكمة، وبشير النجفي مؤسسة الأنوار، وهكذا.

لكن التطور اللافت حقاً بدأ مع توسع نشاط العتبتين في كربلاء، النشاط الذي بدا وكأنه حصيلة لانغمار الأمينين في احتكاك مع السياسة والشأن العام بشكل مباشر، وصدى مباشر لتدخل السيستاني في الشأن السياسي بعدة طرق، كنتيجة لمطالب اجتماعية بزيادة دوره، الأمر الذي تجلّى في تدخله في الانتخابات وكتابة الدستور العراقي عام 2005، وغيرها⁽²⁶⁾.

وتميل الدراسة إلى أن تطور عمل العتبتين بقدر ما يتعلق بمسألة التكيف مع التحديات وما يطالب به المجتمع من علاقة مع المرجعية، فإنه وفي ذات الوقت صدق لأمرين مهمين:

الأول: وصول الشيعة إلى قمة هرم السُّلطة في العراق، وما يتطلبه ذلك من تعامل مع الدولة بمعيار الصداقة والانتماء، لا بمعيار العداوة والاعتراب والقطيعة الذي هيمن على علاقة المؤسسة الشيعية بالدولة من قبل.

الثاني: التأثيرات الإيرانية، تجربة الإيرانيين في تحويل العتبة الرضوية إلى مؤسسة أقرب إلى أن تكون شركة قابضة، ومؤسسة دينية تمتلك نفوذاً سياسياً يفوق قدرة محافظ مدينة مشهد بذاته، الأمر الذي سبقت الإشارة إليه.

بالاستناد إلى هذا، تطوّر عمل العتبتين بالتزامن مع تزمت الأئمّة العاممين المتعاقبين للعتبة العلوية في النجف تجاه عمل الإيرانيين في العتبة، فالغريفي مثلاً لم يكن يسمح لأي متبرّع إيرانيّ أو غير إيرانيّ بالعمل في العتبة، كان يطلب منهم أن يسلموا أموال التبرّع وينصرفوا مشكورين، وحين قرر أن يقوم بالتوسعة الأولى للعتبة -رغم أنها خربت معالم تاريخية مهمّة في العتبة- فإنه استقدم الدكتور ساهر القيسي، أستاذ العمارة العباسية في كلية الهندسة المعمارية بجامعة النهرين، لينجز تصميم التوسعة، ولم يضره أن الرجل سنّي المذهب⁽²⁷⁾.

وكذا الحال استمر على أيام مهدي الحسيني الذي تلا الغريفي في المنصب، ولكن خليفة الحسيني، الشيخ ضياء زين الدين، تعامل مع شركة الكوثر الإيرانية لتنفيذ التوسعة الجديدة، الأمر الذي شكّل بداية دخول الإيرانيين إلى العتبة العلوية، ولكن متأخرين،

وبعد أن قطعت العتبتان في كربلاء شوطاً كبيراً في المأسسة والتعاون مع الإيرانيين ومع الحكومة العراقية وتصدّر أميننا العتبتين الأحداث.

من جانب آخر، فإنّ العتبتين بدورهما تتنافسان ضمناً في العمل، وإن كان واضحاً أن العتبة العباسية تلقي بثقلها في العمل التجاري: مزارع، استيراد، مقاولات، شركات اتصال، جامعات أهلية... في حين تركز العتبة الحسينية على النشاط الثقافي: مدارس، مراكز دراسات، كتب ومجلات، مؤتمرات بحثية، علاقات متشعبة مع الجامعات. وعند هذا الموضوع، لا تستطيع الدراسة أن تحدد مدى تدخل السيستاني أو ابنه أو مكتبه بالمجمل في تفاصيل العمل ضمن العتبتين، لكن قد يمكن أن تستشف بعض الأمور من بعض الأحداث.

بعد 2003 سعى الرئيس السابق لمركز الأبحاث العقائدية الشيخ فارس الحسون (توفي بحادث سيارة في قم، وهو صهر للقبانجي، وهو من أصل تركي من أسرة سكنت النجف قديماً، من مواليد النجف وهاجر إلى إيران) إلى أن يفتح مكتبة في كل عتبة مقدّسة في العراق، ومن بين تلك العتبات كانت مكتبة العتبة العلوية التي افتتحت بإذن مباشر من السيستاني⁽²⁸⁾.

وضع على رأس المكتبة هاشم الميلاني، رجل دين من أسرة دينية معروفة، وهو ابن أخت صدر الدين القبانجي، وكان قبل 2003 يعمل في التحقيق في مؤسّسة جواد الشهرستاني، ثم في مركز الأبحاث العقائدية، وأدّى الميلاني عمله في المكتبة بتميز يشهد له، وطوال وجوده كان ارتباطه مالياً بمكتب السيستاني لا بالعتبة⁽²⁹⁾. ولكن بعد تولي ضياء زين الدين لأمانة العتبة أراد أن يسيطر على المكتبة بربط راتب أمينها برواتب العتبة، ممّا يمهد لأن يتحكم بسير عملها، الأمر الذي رفضه الميلاني، ولم تُجدّه شكواه عند بيت السيستاني، فتركها. ومنذ مغادرته أخذت أوضاعها تسوء، ومعرضها للكتب يزداد تطرفاً وإقصائية كل عام.

ولكن هاشم الميلاني لم يجلس طويلاً بلا عمل، فقد أسست العتبة العباسية (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية) واتخذت لها موقعاً في النجف، بإدارة الميلاني، وهم بيتون اليوم له بناية ضخمة في واحد من أغلى أحياء النجف (الحنانة). وتصدر عن المركز عدة مجلات، منها «الاستغراب»، ومجلة أخرى تختص بترجمة مختارات من أهم ما يكتب عن الشيعة في العالم، ومجلة للرصد بذات الموضوع في ما يخصّ القنوات الإعلامية، ومجلة أخرى حول شؤون الاستشراق، إلخ. ولهم موقع على الإنترنت⁽³⁰⁾.

من هذا نصل إلى استنتاج، أن مكتب السيستاني لا يميل إلى التدخل كثيراً في شؤون العتبة في النجف، للرمزية التي تحظى بها، بل إنه خذل رجاله فيها لكي يرضي المراجع

الآخرين، مثل خذلان المكتب لنزار حبل المتين بعد أن أصرَّ الحكيم على إخراجه من منصب الأمين العام للعتبة العلوية. بالمقابل، يركز ثقله على العتبتين، وكل الرجال الذين يدورون في فلك مكتب السيستاني يعملون بطريقة ما في العتبتين، ومن يتم إغضابه في النجف تتم ترصيته في كربلاء، ومثال هاشم الميلاني واضح.

والحقيقة أنَّ عمل المركز الذي يترأسه هاشم الميلاني يستحق الملاحظة، فهو تطوُّر جديد لآليات علاقة المرجعية بجمهورها فكرياً، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية يختلف بعمله عن الأدوار التقليدية التي تلعبها المراكز الإسلامية التقليدية، تلك المختصة بالجدل المذهبي الإسلامي تحديداً، إذ تعمل على «رد الشبهات»، مركزة على شبهات الفرق الإسلامية بالدرجة الأولى وآليات إسلامية، في حين توسع مركز الميلاني ليدرس شؤون المستشرقين، ويتابع فرعه في بيروت كل ما يكتب باللغات الأجنبية عن التشيع والشيعة، بل تعداه إلى اقتحام نشاط «الاستغراب» والرد بذات الآليات التي يستخدمها المستشرقون في نقد الإسلام، وهو أمر لم تعتد المؤسسة الشيعية في النجف من قبل.

بالمجمل، فإنَّ تطوُّر عمل العتبتين هذا، والدعم اللامحدود الذي يتلقونه من السيستاني، وعلاقاتهم المعقدة بالدولة العراقية والإيرانيين والمجتمع، تبين بطريقة ما أنَّ السيستاني أعاد تكييف دوره، فمن جانب احتفظ بهيبة المؤسسة وفق آلياتها التقليدية، ونأى بالحوزة عن الخوض المباشر في الشأن العام، ومن جانب آخر ألقى بثقله خلف العتبتين، وطريقة عمل أمينها الملثوية ضمن علاقاتهم المعقدة العميقة. من ناحية أخرى، لا يعني هذا أن علامات استفهام لم تبرز تجاه عمل العتبتين، وأن جزءاً من نشاطهما قد يرتدُّ بدعاية سلبية.

3. الارتدادات السلبية لتوسع نشاط العتبتين

بقدر ما شكّل توسع عمل العتبتين في كربلاء، وتصديهما للشأن العام، ولتنظيم الفضاء العام في كربلاء، وتوسع حضورهما المادي (فنادق، مدن للزائرين، معامل، جامعات أهلية، مدارس، إلخ)، وثناء المجتمع الشيعي على الخدمات التي تقدمها العتبتان للزائرين، وتشغيلهما للأيدي العاملة في مشروعاتهما سواء في كربلاء أو في بقية المحافظات.. إلا أن ذلك لا يعني أبداً أن هذا التوسع لا ينطوي على دعاية سلبية في ذات الوقت، وتنامي شعور بالضيق منهما، ومن عدم قدرة أي شخص على الوقوف بوجه نشاط العتبتين، والأمينين العامين، أحمد الصافي في العتبة العباسية، وعبد المهدي الكربلائي في العتبة الحسينية.

يمكن الانطلاق من ملاحظة أن العديد من مؤسّسات الدولة في كربلاء صارت تعتمد على قدرات العتبتين وتلجأ إليهما لحل مشكلاتها أو لطلب العون، والعتبتان تمتلكان رصيفاً خاصاً بهما في أحد الموانئ العراقية، ويفيد شهود عيان بأن العراقيين الذين تعترض أي شحنة تدخل الموانئ العراقية وفق الروتين والفساد، لا تواجه العتبتين مطلقاً. من جانب آخر، تنزع العتبتان إلى سلوك يكاد يكون حاداً في بعض الأحيان مع الحكومة العراقية، ولعل من أبرز ما يظهر هنا هو النقد الحاد الذي وجهه أحمد الصافي بعد الزيارة الأربعينية عام 2016 إلى الحكومة لأنها فشلت في عملية نقل الزائرين بشكل جيد، كذلك قرار العتبة الحسينية بتمويل إنشاء مطار كربلاء يندرج ضمن هذا الموضوع بعد أن أعلنت العتبة أنها ستبني تمويله لأن الحكومة لم تكن جادة في وعودها. ومسألة المطار بعد ذاتها تحتاج إلى وقفة لدراسة السلوك الاقتصادي غير المخطط للعتبة، إذ تمول العتبة إنشاء مطار لمدينة لا يبعد عنها مطار النجف سوى ساعة واحدة⁽³¹⁾.

فضلاً عن ذلك، أفاد عدد من موظفي العتبتين بأن هناك تنافساً بينهما، اشترت العتبة العباسية شركة اتصالات، فقامت العتبة الحسينية بإنشاء شبكة محمول خاصة بها، وهناك تفاوت في الرواتب بينهما لذات الوظائف المتناظرة، وغيرها من الأمور. كذلك فإنّ مشروعات استثمارية على تماس مباشر مع أكثر حالات الناس حرماً، مثل مستشفى الكفيل بأسعاره الفاحشة، جلبت للعتبتين كلاماً حول ما تمتلكان من أموال وكيف يتم استثمارها، خصوصاً أن الوعي الجمعي يفترض أن هذه هي أموال المسلمين، وأن اللازم توفير الرعاية للمسلمين مجاناً أو بأجور منخفضة، وهذا يرتبط بموضوع ثانٍ، بموقف الشيعة من الدولة، ونظرتهم إلى المؤسسة الدينية وما يرتبط بها بوصفها الراعي الأب البديل عن الدولة المنفصلة عنهم أبداً.

كما تمتلك العتبتان أساطيل من الآليات، سيارات نقل تنافس المواطنين في النقل العام، شركة سياحية تنقل الزائرين إلى المراقد المقدّسة، شركة مقاولات لا يستطيع أحد منافستها في ما ترغب في الاستحواذ عليه، وجامعات خاصة، ومدارس خاصة، ومطبعة ضخمة تستحوذ على كثير من العقود الحكومية بأسعار فاحشة.

ويبدو أن هذه القدرة المالية غير المحدودة لا تخضع لإشراف مكتب السيستاني، بدلالة أن هناك عسرة مالية لديه، بعد أن أنفق أموالاً طائلة على الحشد، وأسّر الشهداء، في ظل عدم وجود دور واضح للعتبتين في تقديم مثل هذا الدعم، ربما الشيء الوحيد الواضح هو صناديق التبرعات الموثقة في العتبتين.

وبالمجمل، فإنّ ارتباط العتبتين باسم المرجعية، في ظل نموّ سلطانها، وقدرتها غير المحدودة على التحرك باستقلالية، أمر سيكون له ارتداد سلبيّ على المرجعية بذاتها من

جهة، وعلى الدولة العراقية من جهة أخرى.

ستتحمل المرجعية كل ما يقال عن فساد إدارة العتبتين، وما يحيط برجالها الرئيسيين من مظاهر بذخ وفخامة، وفي ذات الوقت، وبالنسبة إلى من لا يحملون أي نقد تجاه العتبتين والمرجعية، فإنّ إطار القداسة الدينية الذي يمنعهم من توجيه نقد إليهما وإلى المرجعية، وفي ظل تقديم العتبتين للخدمات العامّة، واستضافة الزائرين في المدن التي تشيدها، والاستقلالية في القرار والاستثمار، سوف يعزز في ذات الوقت صورتها تجاه الدولة الباهتة من الأساس.

خاتمة

لاحظنا خلال العرض السابق أن عمل العتبات المقدّسة في العراق قد تطوّر عبر المراحل التاريخية المختلفة، لتؤدي العتبات وسدنتها أدواراً معقدة متشابكة بحسب الظرف الزمني والمكاني الذي يحدد عملها ويؤطر مجال حركتها.

ففي حين استثمر السادن قديماً في المرحلة التي ضعفت فيها النقابة منصبه للإثراء وحكم المدينة، مرتكزاً على مكانة منصبه الدينية، وقدرته على إدامة التوازنات، فإنّ العصر الحاضر شهد تحوّل السادن إلى موظف له نفوذ ضمن مؤسّسة أكبر، لا مجال له فيها لأن يثري بشخصه، ولا مجال له أن يورث منصبه لأسرته كما كانت الحال سابقاً.

لقد انتقلت العتبات من كونها بنية دينية غير مؤسّسية، إلى اتخاذ طابع مؤسّسي ضمن جسم أكثر تعقيداً، متناغم مع تطور نظام الحكم، وتجربة العتبات الإيرانية، وازدياد التداخل بين الدين والسياسة في العراق، وبعبارة أدق، بين المؤسّسة الدينية والسُلطة، وتوسع مساحتها في الفضاء العامّ.

نتيجة لذلك كله، صارت العتبات في العراق تمارس نشاطات دنيوية علمانية، لها نشاط اقتصادي ضخم، ومؤسّسات واسعة تعمل ضمن نطاقات متعددة لا تقف عند وظيفة العتبات الدينية، كما تشكل منبراً يعلن السيستاني بوصفه المرجع الأعلى عبر منبر جمعيتها مواقفه السياسية، ويقصدها السياسيون لتبيان مواقفهم وإيصال رسائلهم إلى السيستاني.

وعلى الرغم من أن بعض هذه الوظائف تبين أن هناك وشيجة بعملها في الماضي، أي أن تكون نقطة وصل بين السياسة والدين والمجتمع، فإنّ تطورها إلى عمل أكثر مؤسّسية لم يعد فيه للأسر القديمة التي تولت السدانة أي دور يبين التغير البنوي الذي طرأ عليها، بما جعلها أقرب إلى طبيعة المؤسّسات التي تندمج مع البنية المؤسّسية للدولة الحديثة.

وإذ تصل الدراسة إلى ختامها، فإنها لا تدّعي الإحاطة التامّة بالموضوع، وكان هدفها هو إثارة اهتمام الباحثين بهذا التطور لإلقاء المزيد من الضوء عليه، بما يشكّله من مفصل مهمّ لفهم عناصر الدولة وطبيعة البنى الداخلة في تكوين الاجتماع السياسي العراقي.

ملحق: المؤسّسات التابعة للعتبة العباسية

م	المؤسسة
1	معهد القرآن الكريم.
2	إذاعة الكفيل.
3	مكتبة العتبة العباسية.
4	مشتل الكفيل.
5	كلية الكفيل الجامعة.
6	فرقة العباس القتالية- منضوية ضمن مديريةية الحشد الشعبي.
7	مركز الدراسات الإفريقية.
8	متحف الكفيل.
9	قسم الشؤون الدينية.
10	معهد الكفيل.
11	المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
12	قناة العقيدة.
13	مستشفى الكفيل التخصصي.
14	معهد تراث الأنبياء.
15	شعبة استثمار الآليات.
16	شركة الكفيل للاستثمارات العامّة.
17	قسم التربية والتعليم العالي.
18	وحدة تعليم اللغات.
19	شركة الجود لتكنولوجيا الصناعة والزراعة.
20	مركز الكفيل داينمك للعلاج الطبيعي والتأهيل الصحي.
21	مشروع مصنع المحاليل الوريديّة.

الهوامش

- (1) السادن: هو متولي شؤون إدارة العتبة، ويسمى بالفارسية «كليدار» وصحفت إلى «كليدار»، وصار لقباً لآخر أسرة تولت المنصب في العراق، آل الكليدار، من آل الرقيعي الأشراف العلويين.
- (2) المقصود بهما مرقد الإمام الحسين بن علي وأخيه العباس في مدينة كربلاء.
- (3) للتفصيل حول الموضوع ينظر: صلاح مهدي الفرطوسي، مرقد وضريح أمير المؤمنين، إصدار العتبة العلوية في النجف، الطبعة الثانية، لندن 2010، ص 130 وما يليها، كذلك محمد جواد نور الدين فخر الدين، تاريخ النجف حتى نهاية العصر العباسي، النجف: معهد العلمين للدراسات العليا، بلا تاريخ، ص 222، 226 وما يليها.
- (4) محمد جواد نور الدين فخر الدين، مصدر سبق ذكره، ص 408، 414.
- (5) صلاح الفرطوسي، مصدر سبق ذكره، ص 213.
- (6) محمد سعيد الطريحي، «آل كموثة: نقباء النجف وحكامها وأمراء الحج فيها في القرون الوسطى»، محمد سعيد الطريحي (محرر) بيوتات نجفية وزعامات عراقية، هولندا: أكاديمية الكوفة، بلا تاريخ، ص 440-444.
- (7) عماد عبد السلام رؤوف، «النجف في المهديين المغولي والعثماني»، في بيوتات نجفية... مصدر سبق ذكره، ص 479.
- (8) محمد سعيد الطريحي، آل كموثة، مصدر سبق ذكره، ص 447-449.
- (9) د. عماد عبد السلام رؤوف، مصدر سبق ذكره، ص 491-492، ويذكر د. عماد أن آل الملاي أسرة تنحدر من قبيلة عنزة النجدية، بينما يخالفه جعفر باقر محبوبية حين يؤكد أن جد الأسرة هو الملا عبد الله اليزدي صاحب الحاشية المنطقية، ينظر: جعفر باقر محبوبية، ماضي النجف وحاضرها، ج 3 بيروت: دار الأضواء، ط 2، 2009، ص 383، والمرجح أن الأسرة ادعت أنها نجدية من عنزة لتتودد إلى القبائل العربية المحيطة بالمدينة وادعت التسنن للتقرب إلى السلطة العثمانية، إذ من غير الوارد أبداً استخدام صفة «الملا» لدى النجديين، كانت ادعاءات الأسرة للتقرب إلى العثمانيين فيما يبدو، الأمر الذي يعززه تعريض محبوبية بهم في كتابه المهم.
- (10) جعفر باقر محبوبية، مرجع سبق ذكره، ج 1 ص 332-334.
- (11) المصدر نفسه، ج 1، ص 263، ود. عماد عبد السلام رؤوف، مصدر سبق ذكره، ص 494.
- (12) د. عماد عبد السلام رؤوف، مصدر سبق ذكره، ص 495، ومحبوبة، ج 1 ص 266.
- (13) عماد عبد السلام رؤوف، مصدر سبق ذكره، ص 495، ويذكر أسماء مجموعة من القائمقامين الذين تولوا إدارة المدينة منذ عام 1288 هـ حتى عام 1333 هـ.
- (14) ديلك قايا، حازم سعيد، مصطفى زهران (ترجمان)، كربلاء في الأرشيف العثماني.. دراسة وثائقية (1840-1876م)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008، ص 276.
- (15) المصدر السابق نفسه، ص 287.
- (16) ينظر سيرة عباس واعظ طبسي، موقع العتبة الرضوية، بتاريخ 2018/7/15، وصول في 2018/8/1 متاح على: <https://is.gd/kBUC6n>
- (17) التعريف بسيرة رئيسي، موقع العتبة الرضوية، بتاريخ 2016/5/24، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://is.gd/QXU7LG>
- (18) تولى صادق خلخالي منصب رئيس المحاكم الثورية المؤقتة، وظل في المنصب لعامين حتى إلغاء تلك المحاكم بعد اكتمال بنية الأجهزة القضائية، ليتولى بعدها مسؤولية مكافحة المخدرات، وفي المنصبين أعدم خلخالي المئات دون تردد، من بينهم رئيس الوزراء الإيراني في عهد الشاه، أمير عباس هويدا، وقائد السافاك نعمة الله ناصري.
- (19) ينظر: إبراهيم رئيسي، موقع الجزيرة، بتاريخ 2017/4/11، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://is.gd/umOhnf>
- (20) التعريف بالعتبة على موقعها الرسمي، بتاريخ 2015/9/5، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://is.gd/v7hyl8>
- (21) ينظر التعريف بالمؤسسة الاقتصادية على موقع العتبة الرضوية، بتاريخ 2017/9/6، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://is.gd/8cRwWR>
- (22) أحداث كان الباحث فيها شاهد عيان.
- (23) بعد أن ألقى عناصر جيش المهدي السلاح وخرجوا من النجف، تم هدمت المنطقة المحيطة بمكتب الصدر في طرف البراق أمام الصحن الحيدري، باستثناء مكتب الصدر. كانت خطوة غير حكيمة أو محاولة لعدم تأزيم الأمور من قبل إياها علاوي رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة، ولكن المكتب بقي مغلقاً لبعض الأسابيع، ثم فتح، عندها خرجت مظاهرات غاضبة من أهل النجف، تشتم مقتدى الصدر وتعرض على إعادة فتح المكتب، يوماً قتل ثلاثة أشخاص، لاحقاً وفي التشيع الذي ضم الجنائز الثلاث أغلق محمد رضا الغريفي الأمين العام للعتبة أبواب الصحن، فضربها المشيعون وطاقوا على المكتب بدل مرقد الإمام، وهو مما شهده الباحث بنفسه.
- (24) ينظر: مقتل 9 في محاولة اغتيال وكيل السيستاني في كربلاء، الجزيرة، بتاريخ 2018/7/20، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://is.gd/uXEJNG>
- (25) ينظر للتفصيل: المراكز والمؤسسات التابعة لمكتب السيستاني، على موقعه الإلكتروني، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://www.sistani.org/arabic/institute/>
- (26) علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2016، ص 230 وما يليها.
- (27) شهد الباحث هذه الأحداث.
- (28) مكتبة العتبة العلوية، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: https://www.haydarya.com/hawl_almaktaba/main.htm
- (29) الباحث شاهد عيان.
- (30) الباحث شاهد عيان.
- (31) بدء إنشاء مطار في كربلاء لتسهيل وصول الزوار، الجزيرة، بتاريخ 2018/7/21، وصول في 2018/8/1، متاح على الرابط: <https://is.gd/p0mWfS>